مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Centre

تقارير ندوات مركز الحوار السوري

تقرير الندوة التخصصية

"نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة"

استنبول ٧محرم ١٤٣٨هـ الموافق لـ ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦م

sydialogue
www.sydialogue.com

المحتويات

ملخص تنفيذي ١

مقدمة: ٤

أولاً– مقدمة في سياق المشروع السياسي– أسئلة وتحديات: ٦

ثانياً– العلاقة بين الشريعة ومرجعية التشريع: البعد الدستوري والتطبيقي ١٠

ثالثاً– إشكاليات العقد الاجتماعي لدى السوريين: المواطنة وآثارها ١٣

رابعاً– مكانة الحقوق والحريات الأساسية في المشروع السياسي: إشكالية الإقرار والتطبيق ١٧

التوصيات: ١٩

ملخص تنفيذي

تعد القضايا السياسية والقانونية الناجمة عن العقد الاجتماعي كقضايا المواطنة وهوية الدولة وشكلها والحقوق والحريات الأساسية جوهر أية رؤية سياسية وأساسها. من هذا المنطلق جاءت الندوة التخصصية لمركز الحوار السوري المعنونة ب"نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة" كخطوة أولى لوضع بنود وخيارات في هذه المواضيع لبناء خطاب سياسي متزن وواعٍ.

جاء المحور الأول في الندوة ليضع الأسئلة والتحديات التي تعترض كتابة أي مشروع سياسي على طاولة البحث، والآليات المناسبة للتعامل معها. حيث تم التأكيد على ضرورة إبعاد النبرة الطائفية عن الخطاب الثوري، واستعانة القوى المنتمية إلى "الدائرة الإسلامية"[1] "التدافع السياسي" كآلية سياسية تختلف عن "التدافع الديني" ومراعاة التخصص، إضافة إلى أهمية تعريف المفاهيم الواردة في الخطاب السياسي والاتفاق على مضامينها، ومعرفة مكونات الشعب السوري المخاطبة.

أظهرت النقاشات وجود وجهات نظر متعددة بخصوص الجهة التي ستتولى حمل المشروع السياسي، فبين من يرى إسنادها إلى علماء الشريعة وطلبة العلم ريثما تتشكل قيادة سياسية مقبولة لدى الشارع، وبين من يرى إسنادها إلى الهيئات السياسية بغض النظر عن مدى نضوجها وقبولها لدى الشارع.

كذلك أُشير إلى عدد من التحديات التي ستعترض صياغة هذا الخطاب، من قبيل: التدخلات الدولية، وإعادة الثقة والتكامل بين ما يسمى قوى "الداخل والخارج". كذلك تم التطرق إلى الشروط الواجب توفرها في الخطاب السياسي من قبيل مناسبته للواقع داخلياً وخارجياً، وصياغته بلغة بسيطة يفهمها الناس.

بحث المحور الثاني مرجعية التشريع وعلاقته بالشريعة الإسلامية على مستوى النصوص الدستورية والتطبيقات التشريعية والمجتمعية، حيث أشير إلى مرجعية الشريعة ضمن دستور ١٩٥٠، وبأنها أفضل ما جاء في هذا الباب قياساً على الدساتير السورية اللاحقة، لتأت التوصية: باعتماده مؤقتاً كونه الوثيقة القانونية الأقرب إلى طموحات الشعب السوري على مختلف تطلعاته وتوجهاته.

كما تم التأكيد على عدم ارتباط أثر إقامة الشريعة الإسلامية على النصوص الدستورية والتشريعية فحسب، بل يرتبط بعدة عوامل أخرى لا تقل أهمية عن تلك النصوص، أهمها: طبيعة الطبقة الحاكمة في مؤسسات الدولة- طبيعة تكوين النخب وأفكارها- الأقليات. من هذا المنطلق، أكد الحضور على ضرورة عدم تركيز الجهود على النصوص الخاصة بمرجعية الشريعة ومحاولة إدراجها في الوثائق القانونية والسياسية فحسب، وإنما لابد توسيعها لتشمل البعد التطبيقي والمتمثل في تفعيلها تشريعياً (عبر احترامها في النصوص القانونية والتشريعية) ومجتمعياً (عبر تأييدها ونشرها في مختلف الجوانب الاقتصادية والتعليمية والثقافية ..إلخ). وذلك عبر عدة وسائل منها، إعداد النخب السياسية والتخصصية الكفوءة والمؤمنة

[1] نود الإشارة إلى عدم تسليمنا بهذا المصطلح وما شابهه من "التيارات، القوى، الأحزاب...إلخ"، ولكننا نستخدمه نظراً لشيوعه بين الناس، ومن باب التعامل مع المصطلحات السائدة.

بهذه المرجعية، وإيجاد منظمات مجتمع مدني ومؤسسات مجتمعية تعكف على اعتماد مقاصد الشريعة بغض النظر عن وجود المرجعية دستورياً من عدمه، وتقي نفسها والمجتمع في الوقت ذاته، من الأفكار الغريبة عن المجتمع وثقافته.

على صعيد آخر، برز الخلاف تجاه إدراج مرجعية التشريع في التداول السياسي –أي جعلها من الأمور القابلة للتداول السياسي البرامجي دون الدستوري– بين مؤيد لذلك ومعارض له. ليُشار بعد ذلك إلى أهم التحديات التي يمكن أن تعترض تكريس مرجعية الشريعة، ومنها: تحول الثقافة أو الهوية الإسلامية إلى عنصر استقطاب داخلياً وخارجياً، وضعف الوعي السياسي لدى الشعب بشكل عام ولدى الفصائل بشكل خاص.

أعاد المحور الثالث النظر في طبيعة العقد الاجتماعي (المواطنة وآثارها) الناظم للعلاقة بين السوريين على الأخص داخل الدائرة "الإسلامية"، وأثيرت الإشكالات المتعلقة به خصوصاً تلك المتعلقة بالمساواة بين السوريين في ممارسة الحقوق والحريات السياسية وتولي المناصب العامة.

حيث أُكد على ضرورة أن يُؤخذ بعين الاعتبار التعايش التاريخي الذي كان قائماً في المنطقة قبل نشوء مفهوم المواطنة، ودور الرابطة الإسلامية في تحقيقه، والذي ساعد لاحقاً بعد نشوء الدولة الحديثة، على تأسيس مفهوم المواطنة بوصفه إضافة – اقتضاها التطور التاريخي– إلى ما هو قائم في بلادنا منذ قرون وليس بديلاً عنه.

في السياق ذاته، أشارت العديد من المداخلات إلى أن أية صيغة من صيغ العقد الاجتماعي بين السوريين سواء أكان يعبر عنها بالمواطنة أو غيرها تحتاج إلى عدة مقومات حتى تحقق هدفها في التعايش بين مختلف فئات الشعب، منها: اطراد خطاب الأكثرية السياسي وعدم تذبذبه، وضمان الحقوق لجميع الفئات، والإقرار بالمظلوميات ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

بالمقابل، ركزّت بعض النقاشات على التحديات التي تواجه بناء "المواطنة" والعيش المشترك بين فئات الشعب السوري؛ كضعف الثقة المتبادل بين الأكثرية والأقليات، وتفكك المجتمع السوري إلى فئات وجماعات ما قبل نشوء الدولة، من حيث ظهور مفاهيم المناطقية والطائفية والعائلية والعشائرية... إلخ، إضافة إلى التوظيف السياسي للتنوع من قبل الدول، وصعوبة إيجاد فكرة بديلة للمواطنة وتسويقها في ظل الظروف الحالية الدولية والمحلية.

ظهر من خلال المناقشات العديد من الحلول التي يمكن "للدائرة الإسلامية" من خلالها التعامل مع قضية المواطنة وما يترتب عليها من آثار، مثل: إمكانية تبني المواطنة عبر إيضاح تغير السياق الذي وردت فيه الأحكام الإسلامية الخاصة بتمييز المسلم عن غير المسلم، أو الاجتهاد لحل الإشكاليات الفقهية المتعلقة بـ "حد الردة، الجزية، ولاية غير المسلم، ولاية المرأة"، أو إقرار المواطنة مع التحفظ على بعض آثارها التي يعتقد بأنها مخالفة للشريعة، أو الدعوة على إعادة النظر في المفاهيم الغربية بما فيها المواطنة، ونحت مفاهيم ومصطلحات تتوافق مع المبادئ الإسلامية.

تناول المحور الرابع من الندوة قضية الحقوق والحريات الأساسية بالنسبة لمشروع الثورة السورية، حيث تعد من القضايا المنطقية وغير المثيرة للجدل. حيث أُشير إلى ضرورة مثل هذه الوثائق خصوصاً بالنسبة للقوى السياسية المحسوبة على "الدائرة الإسلامية خصوصاً السلفية منها"؛ لأنها موضوعة تحت المجهر من قبل العالم، وكثيراً ما ارتبط اسمها بالإرهاب.

بالمجمل، كان التأكيد واضحاً باتجاه الاهتمام بالجانب التطبيقي والعملي لمثل هذه الوثيقة، وعدم الاكتفاء بالتوقيع والبيانات والإعلان كما هو عادة الوثائق السابقة التي أصدرتها قوى الثورة. ولذلك جاءت غالبية المداخلات في هذا السياق، كنشر ثقافة الحقوق والحريات بين الناس عبر الحوار المجتمعي، وبحيث تتحول إلى "وثيقة مجتمعية"، وتأسيس وإنشاء مراكز حقوقية وقانونية تعكف على نشر مبادئ الحقوق والحريات داخل المجتمع، إضافة إلى إقامة دورات تأهيلية وتدريبية للمقاتلين داخل الفصائل العسكرية على ضرورة الالتزام بوثائق الحقوق والحريات.

مقدمة:

إن أية ثورة بحاجة لخطاب سياسي يعبر عن رؤاها وتطلعاتها من أجل حشد الطاقات وإقناع الرأي العام الداخلي والخارجي بها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، الخطابات السياسية للثورة البلشفية وللثورة الفرنسية، حيث ارتكز الأخير على شعارات العدالة والمساواة والإخاء.

انطلقت الثورة السورية ابتداء من شعارات واضحة وبسيطة كالحرية والكرامة، غير أن غالبية الرؤى السياسية التي طرحت على مدى خمس سنوات، مثلت الحالة الفصائلية والحزبية أكثر من تمثيلها للثورة ومبادئها، باستثناء بعض المواثيق، كوثيقة المبادئ الخمسة وميثاق الشرف الثوري وميثاق مجلس قيادة الثورة، التي استطاعت الخروج بمبادئ عامة من أهمها: إسقاط النظام، وحدة سوريا واستقلالها، رفض الطائفية، نظام تعددي، تداول السلطة عبر صندوق الاقتراع.

خارج هذه المبادئ، لم تستطع قوى الثورة السياسية منها والعسكرية التوافق حول قواعد سياسية تكمل هذه المبادئ الأساسية، وتعبر عن رؤية الثورة لسورية المستقبل.

لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف خطاب الثورة السياسي:

١- خشية القوى الثورية من تشققات إضافية ناجمة عن الاختلاف في الرؤى السياسية تضاف إلى تشققها البنيوي، مما يزيد من تفرقها حتى قبل انتصار الثورة.
٢- وجود قناعة لدى بعض القوى بأن مشروعها السياسي يتطابق مع مشروع الثورة على الرغم من أن الواقع يؤكد أنها مشاريع فصائلية وحزبية.
٣- تجنب بعض القوى الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالمشروع السياسي من أجل المحافظة على قواعدها في ظل حالة الغلو والمزايدة التي صاحبت الثورة.

دفعت هذه الأسباب وغيرها معظم القوى الثورية لتجنب بناء خطاب سياسي موضوعي، لتركز غالبية الجهود على البناء السياسي الهيكلي للثورة (هيئة سياسية جامعة تمثل الثورة)، والتي لم تكلل بالنجاح حتى الآن على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه الوطن والشعب.

إذا كان الخطاب السياسي يمثل حاجة ضرورية لأي ثورة، فإنه في حالة الثورة السورية أحوج لأسباب عدة منها: عدم وجود بناء هيكلي وقيادة سياسية يمكن أن تعوض حالة ضعف الخطاب السياسي الموضوعي، وتعدد الفئات والطوائف السورية الأمر الذي يكرس حالة التشرذم والتفرقة نتيجة غياب الرؤية السياسية الجامعة، مع ما قد يؤدي إليه مستقبلاً من نتائج لا تحمد عقباها، إضافة إلى وجود صراع محاور إقليمية ودولية يؤدي بالضرورة إلى ازدياد هامش التدخل في فرض الرؤى السياسية بما يتوافق ومصالح كل فريق.

في خضم حالة المراوحة التي تعاني منها الثورة على صعيد البناء السياسي، وبعد أن استنفدت حالة بناء الأجسام السياسية (الجانب الهيكلي) الكثير من الجهود، ارتأى مركز الحوار السوري دفع الجهود باتجاه تطوير الخطاب السياسي

(الجانب الموضوعي) عبر تنظيم ندوته التخصصية في المسار السياسي تحت عنوان: (نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة) يوم السبت ٧محرم١٤٣٨هـ الموافق لـ ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦.

وقد كان الهدف من الندوة المضي خطوة إلى الأمام في الوصول الى توافق حول مسودة لبعض القواعد السياسية الواقعية التي تمثل رؤية الثورة، باستقراء المزاج العام للمدعوين من أهل الخبرة والمعايشة مستشرفين الأوضاع الداخلية والخارجية، وذلك من خلال البناء على المبادئ الأساسية التي لاقت قبولاً عاماً لدى مختلف القوى الثورية، مثل وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية وميثاق مجلس قيادة الثورة وميثاق الشرف الثوري.

قُسمت موضوعات الندوة على أربعة محاور، خُصص الأول منها ليكون مدخلاً للندوة، ويطرح الأسئلة والتحديات التي تعترض كتابة المشروع السياسي للثورة، فيما أفردت الثلاثة المتبقية لمناقشة قضايا موضوعية ورئيسة في صلب المشروع، حيث بحث المحور الثاني العلاقة بين الشريعة ومرجعية التشريع على صعيدي النص الدستوري والتطبيق التشريعي، فيما تناول الثالث إشكاليات العقد الاجتماعي لدى السوريين وانعكاساتها على فكرة المواطنة وما يتعلق بها من حقوق وواجبات. لتختتم الندوة بالمحور الرابع الذي بيّنّ مكانة الحقوق والحريات الأساسية في المشروع السياسي.

أولاً– مقدمة في سياق المشروع السياسي– أسئلة وتحديات:

قبل الحديث عن كتابة الخطاب السياسي للثورة لابد من الإجابة على عدة أسئلة متعلقة بالآليات والأدوات التي يفترض اتباعها لبنائه، خصوصاً في ظل التحديات العميقة التي تعاني منها الثورة، من حيث تعدد الرؤى السياسية وتناقضها في بعض الأحوال، بين القوى السياسية والعسكرية.

جاء هذا المحور بمثابة التمهيد الذي يحفزّ الحضور على طرح رؤاها عن أهم الآليات والأدوات التي نستطيع استخدامها للوصول إلى خطاب سياسي متزن للثورة، إضافة إلى تحديد أبرز التحديات التي يتوقع أن نواجهها أثناء ذلك. حيث أن هاتين القضيتين (الآليات والتحديات) تشكل مدخلاً لتطوير الخطاب السياسي للثورة.

تضمن هذا المحور ورقتان. كانت الأولى للأستاذ نبيل شبيب بعنوان: "**منطلقات أولية لمشروع سياسي**"، بيّن فيها أن إشكالية وضع مشروع شامل لقضية سورية تتمثل في حالة السيولة التي تعيشها، وبالتالي فإننا بحاجة إلى اتباع طريقة استثنائية لنخرج من المعضلة، أي من قلب الأزمة التي تحيط بنا إلى موقع الإحاطة بها والتأثير عليها، عبر التركيز على اقتران الطرح النظري للخطاب السياسي بعمل تطبيقي. ثم انتقل صاحب الورقة إلى وضع منطلقات عامة للخطاب السياسي أهمها: تعبيره عن إرادة التغيير الشعبية التي أطلقت مسار الثورة، وأن يكون ضمن مشروع تغييري تاريخي أشمل.

كذلك وضحّ الكاتب أن أساس العقد الاجتماعي هو الأطراف التي تشملها الحدود الجغرافية الوطنية، وأن يشمل العقد قواعد متوافق عليها، وآليات تنفيذية مناسبة قابلة للتطوير، تراعي التطلعات والحقوق المشروعة لجميع الأطراف، وتنطوي على "منظومة قواعد للتعامل الخارجي".

ثم عدّد بعض الملحوظات على ماهية المشروع المطلوب، والتي من أهمها أن يكون الوطن أرضية مشتركة للجميع، وأن جوهر ما يطرح في مشروع "إسلامي" لقضية سورية هو المبادئ والكليات والثوابت في حين تبقى التفاصيل التقنينية خارج نطاق صياغة المشروع التغييري. ليختم ورقته باقتراح آلية عملية للشروع في صياغة الخطاب السياسي للثورة.

تحدث الدكتور حسان الصفدي في الورقة الثانية التي كانت بعنوان: "**التدافع السياسي وأسئلة كتابة مشروع وطني لسوريا المستقبل**"، عن سنة التدافع، وعن ضرورة التفريق بين التدافع الديني الذي يفترض فيه الوضوح والمبدأية، وبين والتدافع السياسي المرتبط بالاستطاعة. بيّن الكاتب بعدها فشل قوى الثورة في التعامل مع هذه السُّنة في مختلف مراحل الثورة، حيث لم تستطع تلك القوى تقدير الإمكانات والعواقب والتبعات والاستحقاقات، فضلاً عن التعامل مع الصديق قبل العدو.

انتقل الكاتب بعد ذلك إلى وضع مقدمات لابد منها في كتابة المشروع السياسي لمستقبل سوريا، من أهمها: رسم خارطة نقاط القوة والضعف لقوى الثورة وأصدقائها وأعدائها، ثم تبني سياسة عسكرية وسياسية وإعلامية وخدمية تؤدي إلى تعظيم نقاط القوة لدى هذه القوى وأصدقائها، وتعظم نقاط الضعف لدى أعدائها، إضافة إلى الإجابة عن أسئلة كبرى

تتعلق بتصورها عن سوريا (الوحدة الجغرافية) والمجتمع السوري (الكيانات والأعراق والطوائف) والدولة (الكيان السياسي والمؤسسات والقوانين الناظمة).

تلا عرض الأوراق، مداخلتين مجدولتين، تحدث في الأولى أحد المفكرين عن "النزعة الطائفية" في الخطاب السياسي والإعلامي السائد، حيث أكد أن الثورة السورية جاءت بخطاب من أجل الخلاص من الظلم والفساد والاستبداد وإرساء نظام سياسي عادل ونزيه ووطني. ليفقد هذا الخطاب روحه الأولى بعد مدة لأسباب متعددة. ثم ساق بعض الآليات التي من شأنها إبعاد "النبرة الطائفية" عن الخطاب الثوري. من أهم هذه الآليات: إدخال الأقليات في لعبة الصراع على السلطة حتى لا تشعر بتهميشها، وتصدير الأكثرية لخطاب ودستور ونظام سياسي يسمو عن التنوع والتمايز الموجود من خلال إقامة إطار وطني جامع لكل المواطنين، إضافة إلى توضيح التباينات الطائفية والاعتراف بها والتعامل معها كواقع، فضلاً عن تجنب التعميم والتحري في استخدام الكلمات والعبارات ولا سيما حين تكون في سياق الذم والتهديد والوعيد. ليختم مداخلته بالدعوة إلى قيام حلف ثقافي جديد على مستوى العالم العربي أو العالم الإسلامي إن أمكن، يقف في وجه الطائفية في صالح الوطنية الجامعة ولصالح العدالة والاستقرار، يؤسس لثقافة نقف فيها مع المظلوم والبريء بغض النظر عن انتمائه، ونقف فيها بوجه الظالم والمجرم بقطع النظر عن انتمائه.

تحدث في المداخلة المجدولة الثانية أحد الأكاديميين عن عدة آليات يفترض أخذها بعين الاعتبار أثناء صياغة الخطاب السياسي، من أهمها: إيجاد خيط ناظم بين المشاريع السياسية المتعددة في الساحة السورية والاعتماد على فكرة اللامركزية لتجنب التصادم بين الخطابات المختلفة؛ لعدم إمكانية توحيدها. إضافة إلى مراعاة التخصص عبر الاستعانة بالخبراء الدستوريين وفقهاء القانون الدولي، فضلاً عن أهمية تعريف المفاهيم المتعلقة بالخطاب السياسي والاتفاق على مضامينها، ليختم المداخلة بالتأكيد على ضرورة البناء من الأسفل عبر التركيز على الأدوات التي تنفع في صياغة الخطاب وليس في التركيز على مضمون الخطاب السياسي.

فُتح بعد ذلك باب المداخلات للحضور والتي **تركزت بغالبيتها على الأدوات والآليات** التي يمكن اتباعها لتطوير الخطاب السياسي للثورة.

ابتداء، توافق أكثر من مشارك على ضرورة توسيع الدائرة المتحاورة، وأن حضور الندوة يمثل طيفاً واحداً فقط في سوريا "الطيف الإسلامي والطيف المحافظ"، وبالتالي فإن صياغة الخطاب السياسي للثورة تتطلب حضور بقية الأطراف لأن الطيف الموجود هو جزء من كل. خالفه في ذلك أكاديمي سوري معتبراً أن صياغة الخطاب لا يمكن أن تتحقق بوجود أطياف متعددة ومختلفة في المشاريع، ثم اقترح آلية لتطوير الخطاب تلخصت بأن تجتمع ثلة بسيطة متجانسة —كما هو حال الندوة– تجمع الإجابات المتباينة المتعلقة بالخطاب السياسي، ثم تضع هذه الإجابات وتحسم أمرها وتخرج بوثيقة ممثلة لها، ثم تعمل على الحشد لها والحوار حولها مع باقي الجهات وصولاً إلى خطاب سياسي جامع كما حدث مع النبي صلى الله عليه وسلم عندما صاغ وثيقة المدينة المنورة التي وافق عليها لاحقاً اليهود المقيمون فيها. وقد لقي هذا المقترح تأييد

أحد المتحاورين الذي أضاف دليلاً آخر –من وجهة نظره–، وهو دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي توافقت عليه ثلاث عشرة ولاية ثم أيدته بقية الولايات تباعاً.

عندها اقترح عضو مكتب سياسي لأحد أبرز الفصائل السورية آلية توفيقية بين الرأيين السابقين: معتبراً ضرورة السير بالتوازي في المسارين. إذ إن توسيع دائرة الحوار لتشمل الأطراف المتباينة بدون وجود أرضية مشتركة سيؤدي إلى الوقوع في المحذور الذي أشار له الفريق الثاني، كما أن انكفاء "الطيف الإسلامي" على نفسه سيؤدي إلى بروز الخلافات البسيطة بين المتحاورين، وزيادة الهوة بين المشاريع.

وأشار أكاديمي بأنه من الضروري ألا تتشوش المجموعة المتجانسة أثناء إعدادها خطابها السياسي بالآراء المتعددة التي ستصدر من الدائرة المحيطة بها أو المحسوبة عليها، معتبراً أن القاعدة ومن لف لفيفها من الجماعات، هم بالأساس خارج "الدائرة الإسلامية" في سوريا من الناحية السياسية على الأقل، ولا يفترض التأثر بهم. وذلك في رد غير مباشر على من قال بتأثر الخطاب السياسي لتلك الدائرة بأدبيات القاعدة وخطابها بخصوص المواطنة والتعامل مع الأقليات ..إلخ. وخالفه في ذلك أحد الباحثين المتخصصين في دراسة الجماعات الإسلامية بالقول: إن الدائرة الإسلامية التي تشكل كتلة وازنة في الثورة السورية خصوصاً من الناحية العسكرية لا يمكن أن تتنصل من "الجولاني" وأمثاله، فهم جزء من خطابها، وهذا أمر لا يمكن رفضه من هذه الدائرة.

أكد أحد المختصين بالدراسات الإسلامية وهو عضو مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري ضرورة أن تشارك الأبحاث والندوات والحوارات في تأسيس المشروع السياسي وتساهم في توجيهه لا أن تكتفي بتأريخه، ليخصص عضو آخر من أمناء المجلس الإسلامي السوري هذه الدعوة بالمشايخ وطلبة العلم الشرعي، ويقترح تحرير الشرعيين الإسلاميين والعلماء للمفاهيم التي يقوم عليها الخطاب السياسي، حتى تقتنع الناس بها وتتبناها؛ نظراً لأن الخطاب السياسي الذي تبتغيه قائم على أساس ديني. وقد أيده في ذلك عضو آخر في المجلس الإسلامي السوري – وهو أكاديمي سوري–، معتبراً أن علماء الشريعة هم أولى من يحمله الآن ولو كانوا ليسوا أهل اختصاص ابتداءً؛ لأنهم نجحوا –بعكس السياسيين والعسكريين– في تشكيل جهة مرجعية وتجاوزوا إظهار خلافاتهم الفكرية.

في حين اختلف أحد المفكرين معهما في ذلك، ورأى أن الإسلام ميّزّ في مجال الحكم بين المبادئ العامة والقيم وبين الأدوات والوسائل، معتبراً أن مجال عمل علماء الشريعة يختص في الفتوى وليس الحكم والسياسة، وبالتالي إذا سحبوا عملهم باتجاه الأخير فسيصبغونه بما اعتادوا عليه في مجال الفتوى من الاختلاف، وبالتالي عدم قدرتهم على توحيد الخطاب السياسي، داعياً ترك هذا الأمر للسياسيين والقانونيين. وأيدّ هذا الرأي الأخير أحد أعضاء المكاتب السياسية للفصائل بحجة أن تصدر المشايخ للخطاب السياسي سيؤدي إلى إقصاء الإخوة الوطنيين في باقي مكونات الوطن الذين لا يرون في العلماء المرجعية عكس الإسلاميين، معتبراً أن المرجعية في تصدير الخطاب الوطني هي الدولة وليس العلماء، مستدلاً على ذلك بتصدير الرسول صلى الله عليه وسلم لوثيقة المدينة المنورة باعتباره رأس الدولة وليس عالماً أو فقيهاً.

وتوافق أكثر من مشارك في الندوة على ضرورة أن يأخذ المشروع السياسي للثورة بعين الاعتبار مشتركات شعوب المنطقة، وأن يكون جزءاً من مشروع حضاري. فالتحديات والمشاريع العابرة للحدود التي تواجهها المنطقة، كالمشروع الإيراني، لا يمكن مواجهتها بمشروع قطري منغلق على نفسه. لا يعني ذلك إيجاد مشروع شامل وعابر للدول، بقدر تحقيق التكامل بينها، والبناء على القواعد المشتركة التي تجمعها.

وقد أكد أحد أعضاء الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على أهمية ما ذكر في الأوراق من ضرورة التمييز بين "التدافع الديني والتدافع السياسي"، والحاجة للأخير وليس للأول في ميدان السياسة؛ لأن النظرة للإسلام من زاوية التدافع الديني ستدخل في القواعد الصلبة للإسلام. وقد أيده في ذلك أحد الأكاديميين مؤكداً الحاجة للتدافع السياسي –حصراً– خصوصاً وأن الحلول المتوقعة في سوريا مبنية على مبدأ "المحاصصة والحلول الوسط والمصالح والمفاسد"، والتي لا يمكن التعامل معها إلا من هذا الباب.

ومن الآليات التي ذكرها الحضور، الحاجة إلى إيجاد حامل للخطاب السياسي يمثل –بحسب تعبير رئيس المكتب السياسي لأحد الفصائل– النموذج السياسي الثوري المقاوم الذي بني من الداخل، وضرورة معرفة مكونات المجتمع السوري المخاطبة، إضافة إلى الاستفادة من التجارب السابقة سواء العربية منها أو الإسلامية أو الغربية في هذا المضمار، وألا يبنى على ردود الأفعال وإنما على محددات ومعالم واضحة، فضلاً عن تحقيق الخطاب السياسي للتوافق الوطني والدولي ما أمكن.

وفي السياق ذاته، أشار أحد أعضاء أمناء المجلس الإسلامي السوري إلى ضرورة تبني ما أسماه "الإيجابية الصلبة" في الخطاب السياسي، والتي تعني بحسب تعبيره، انخراط "الإسلاميين" في العملية السياسية (الإيجابية) مع المحافظة على أدبياتهم وخصوصياتهم (الصلبة)؛ لأن تبني عكس هذه السياسة سواء "السلبية أو الإيجابية الرخوة"، ستؤدي في الحالة الأولى إلى تهميشهم، وفي الحالة الثانية إلى عدم احترامهم من قبل باقي الفرقاء السياسيين إضافة إلى عموم الشعب الذي سينظر إليهم نظرة المضيع والمميع.

كما عدد بعض الحضور **الشروط الواجب توفرها في الخطاب السياسي** بما يؤدي إلى تطويره، أهمها:

١- أن يكون الخطاب السياسي مناسباً للواقع.
٢- صياغته بلغة بسيطة، لأن تعقيد الخطاب لا يناسب ثقافة الناس.
٣- الابتعاد في صياغته عن سياسة الأبيض والأسود.

إضافة إلى ذلك، ذكّر البعض بضرورة استحضار **التحديات** التي يمكن أن تواجهنا أثناء إعداد الخطاب السياسي، والتي من أهمها:

١- التدخلات الدولية وأثرها في صياغة المشروع السياسي.
٢- اختطاف الغلاة للخطاب الإعلامي الذي أثر سلباً على خطاب الثورة.
٣- التكامل بين الداخل والخارج والابتعاد عن لغة التخوين.

في مقابل ما قيل بخصوص المشروع السياسي، ارتأى أحد المختصين بالتنمية البشرية أنه لا يمكن في حالة الثورة التي نعيشها أن نوجد مشروع موحد لها؛ نظراً لأنها تحتوي قوى مختلفة، لكل منها مشروعه المختلف. وبالتالي دعا إلى استبدال المشروع السياسي بمبادئ أو ثوابت وطنية.

ثانياً– العلاقة بين الشريعة ومرجعية التشريع: البعد الدستوري والتطبيقي

بعد أن طرح المحور التمهيدي أسئلة أساسية في سياق صياغة الخطاب السياسي متعلقة بالآليات الواجب اتخاذها والتحديات التي يمكن مواجهتها، جاء المحور الثاني ليشكل الجانب الموضوعي الأول الذي ستناقشه الندوة، والذي خُصص لدراسة العلاقة بين الشريعة الإسلامية ومرجعية التشريع[٢] على مستويي الصياغة الدستورية والتطبيقات التشريعية.

درست الورقة الأولى المقدمة من د. أحمد قربي –مركز الحوار السوري–، وعنوانها: "**أثر الشريعة الإسلامية على مرجعية التشريع نصاً وتطبيقاً– سوريا نموذجاً**"، إشكالية "أثر الشريعة الإسلامية على التشريع" في سياق الوضع السوري بعد انطلاق الثورة، وفي ضوء المعطيات الواقعية سياسياً واجتماعياً وقانونياً، وما رافق ذلك من حوار سياسي وقانوني بين مختلف القوى والجهات السورية حول هذه القضية.

استعرضت الورقة بداية نماذج من دساتير الدول العربية والإسلامية والسورية المتعاقبة، والتي صدرت في غالبيتها عقب مرحلة الاحتلال الغربي (العقود الخمسة الأولى من القرن العشرين الميلادي) من أجل تحديد توجهاتها بخصوص أثر الشريعة الإسلامية في مجال التشريع، حيث ظهر ضعف هذا الأثر في معظم الدول العربية والإسلامية، وسوريا منها، على الرغم من وجود نصوص دستورية تؤكد على وجود أثر ما –يزداد وينقص– للشريعة في مجال البنيان التشريعي.

انتقلت الورقة إلى سبر الحالة السورية عقب الثورة، وما رافقها من خطابات سياسية مختلفة ومتذبذبة تجاه هذه الإشكالية، لتبين استقرار موقف القوى الثورية والمعارضة السياسي على ترك الأمور المتعلقة بمستقبل سوريا للشعب السوري، من دون إملاءات من أحد. أما من الناحية العملية، فقد أظهرت اعتماد القوى العسكرية على مرجعية الشريعة الإسلامية في الأحكام والقضاء في المناطق المحررة من باب "مرجعية الأمر الواقع".

كان واضحاً من خلال استقراء الخطوط العامة للواقع القانوني والدستوري في جميع الدول العربية والإسلامية، أن أثر الشريعة الإسلامية على التشريع ليس مرتبطاً بالنصوص الدستورية فحسب، بل تؤثر فيه عدة عوامل لا تقل أهمية عن النصوص، أهمها: طبيعة الطبقة الحاكمة في مؤسسات الدولة– طبيعة تكوين النخب وأفكارها– الأقليات. حيث درست الورقة أثر هذه العوامل جميعاً –سواء أكان سلبياً أم إيجابياً– على مكانة الشريعة الإسلامية في التشريع.

ختاماً، بحثت الورقة الخيارات المتاحة أمام الثورة تجاه الإشكالية أعلاه في ضوء المقدمات الدستورية والسياسية المذكورة فيها، لتبين وجود مسارين اثنين: الأول تراكمي: يكرس الثوار فيه الواقع الحالي في المناطق المحررة دستورياً وقانونياً عبر النص

[٢] المقصود بها المرجعية الموضوعية التي نعرفها بأنها: "مجموعة القواعد الفكرية والقانونية التي تمثل المثل العليا والقواعد الرئيسة الحاكمة للمشرع". وليس المقصود المرجعية الشكلية أو البنيوية،

على مرجعية الشريعة، وحسن التطبيق التشريعي والعملي لهذه النصوص، بما يؤدي إلى البناء على هذه المقدمة مستقبلاً. والثاني واقعي: يفترض بقاء الأمور على ما هي عليه حالياً، من خلال استمرار الاعتماد على الشريعة الإسلامية كمرجعية في المناطق المحررة عملياً من دون أي بعد قانوني أو دستوري.

جاءت الورقة الثانية لصاحبها د.محمد نور حمدان بعنوان: "**مرجعية الشريعة في الدستور– دستور ١٩٥٠ نموذجاً**" لتبحث خياراً إضافياً إلى جانب الخيارين السابقين، وهو: اعتماد مرجعية الشريعة كما جاءت في دستور ١٩٥٠.

بيّنت الورقة تبني دستور ١٩٥٠ لمرجعية الشريعة من خلال عدة فقرات، منها ما جاء في المقدمة التي نصت على ما يلي: "ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومُثُله العليا". ثم عرضت بعض الفقرات الواردة في الدستور التي تتضمن عبارات إسلامية أو تتوافق مع أحكام الشريعة. لتناقش بعد ذلك، بعض العبارات الجدلية التي قد ينظر إلى أنها تتناقض معها.

خُتمت الورقة ببعض التوصيات أهمها: الاعتماد على دستور سورية ١٩٥٠ كدستور مؤقت للبلاد في المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام المجرم، وعلى مقدمة الدستور كمبادئ "أساسية وثابتة" لا يجوز التنازل عنها في دستور سوريا المستقبل.

تلى ذلك مداخلة مجدولة من قبل أحد الأكاديميين السوريين تضمنت تصوراً لنموذج للعمل السياسي في المجتمع المسلم أو ذي الأغلبية الكبرى المسلمة كما في سوريا، حيث وضع ابتداء عدة شروط مسبقة، تتلخص بوحدة الأمة/الشعب وتوزيع الاختصاصات وجعل الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع العليا فوق إطار التنافس السياسي وخارجه منعاً للاستقطاب الهوياتي المؤذن بانشقاقات عميقة تمنع الاستقرار والتنمية، فهي قضايا ليست خاضعة للتصويت أو التنافس الحزبي أو المزايدة السياسية. بناء على ذلك، اقترح تقسيم المجتمع المسلم على ثلاثة أقسام أو مجموعات، تتولى الأولى ممارسة العمل السياسي من خلال أدواته (أحزاب سياسية، تجمعات، ..إلخ) حيث يشترط في هؤلاء عدة شروط أهمها إيمانهم بمرجعية الإسلام، وعدم مخالفتهم المعلوم من الدين بالضرورة واستجابتهم لما توافق عليه المجتمع في إدارة شؤونه. في حين تعمل الثانية —وهي فريق الرقابة السياسية– على رقابة أداء المجموعة الأولى عبر الوسائل المتاحة كالبرلمان والإعلام والمجالس المحلية..إلخ، ويفترض في هؤلاء تعدد اختصاصاتهم، وامتناعهم عن ممارسة السياسية للابتعاد عن المناكفات المضرة بمسيرة المجتمع. أما المجموعة الثالثة والأخيرة، فهي الحلقة الأوسع في فضاء المجتمع العام، وتضم مؤسسات المجتمع (التربوية، التعليمية، الدعوية، الإغاثية، الاجتماعية، الاقتصادية...الخ) ويفترض بالمنشغلين بهذه الحلقة صناعة مجتمع متجانس والحفاظ من خلال برامجهم على قيم المجتمع وتعزيزها، وهذه الحلقة حيادية سياسياً. داعياً في ختام مداخلته إلى اختبار هذا النموذج في المناطق المحررة سواء بتطبيقه أو بتوفير الشروط اللازمة لذلك، بحيث يصبح لاحقاً نموذجاً جاذباً قابلاً للتكرار.

فتح باب المداخلات بعد ذلك، وقد ظهر جلياً توافق الحضور على ضرورة عدم اقتصار الجهود على النصوص الخاصة بمرجعية الشريعة ومحاولة إدراجها في الوثائق القانونية والسياسية فحسب، وإنما لابد أن تتسع لتشمل البعد التطبيقي لها والمتمثل في تفعيلها تشريعياً (عبر احترامها في النصوص القانونية والتشريعية) ومجتمعياً (عبر تأييدها ونشرها في مختلف

الجوانب الاقتصادية والتعليمية والثقافية ..إلخ)، وذلك عبر عدة وسائل منها: إعداد النخب السياسية والتخصصية الكفوءة والمؤمنة بهذه المرجعية، وإيجاد منظمات مجتمع مدني[٣] ومؤسسات مجتمعية تعكف على تطبيق معاني ومقاصد الشريعة بغض النظر عن وجود المرجعية دستورياً من عدمه، كل بحسبه، وتقي نفسها والمجتمع في الوقت ذاته، من الأفكار الغريبة عن المجتمع وثقافته.

إضافة إلى ذلك أكدوا على أهمية عدم التفريط بالمكتسبات السابقة التي تشير إلى مرجعية الشريعة المنصوص عليها في الدساتير السابقة وبعض الوثائق السياسية التي توافقت عليه القوى الثورية، مع العمل بالتوازي على بناء القبول الشعبي بمرجعية الشريعة والتوعية بالمراد منها، والتواصل مع القوى السياسية والمجتمعية المختلفة لتوضيح الانعكاسات الإيجابية لهذه المرجعية على الواقع السوري.

ذهب بعض الحضور إلى أن مناقشة مرجعية الشريعة أمر لاحق لوجود الدولة بمؤسساتها ونظامها السياسي العادل والمجتمع المستقر الذي يعيش فيه الناس أحراراً ويتمتعون بكرامتهم وحريتهم، أما قبل وجود هذه المقومات، فسيان النص على مرجعية الشريعة من عدمه، لأن مشكلة الدولة والمجتمع ليست في ذلك، وإنما في تحقق تلك المقومات.

كما أشار أحد دارسي الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة إلى ضرورة مناقشة الهوية ومرجعية الشريعة تحت سقف المواطنة والمجتمع وعبر الأدوات المعاصرة (الانتخاب أو الاستفتاء... إلخ)، مع ما يعنيه ذلك من وضعها ضمن التدافع السياسي، وتوظيفها ضمن اللعبة السياسية –بحسب تعبير أحد أعضاء المجلس الإسلامي السوري–. والتعامل معها وفق فقه المقاصد –بحسب تعبير عضو آخر–. وذلك كله يناقض ما ذهب إليه أحد الأكاديميين بضرورة إخراج التجاذب الهوياتي –والمرجعية منها– من إطار التداول السياسي؛ لأن نطاق الأخير يقتصر على الجانب البرامجي فقط.

في جانب آخر، أشار أخصائي في مجال التنمية البشرية إلى حق السوريين –وغالبيتهم مسلمون سنة– في التصريح بإدراج مرجعية الشريعة ضمن الوثائق الدستورية، خصوصاً وأن بعض القوى العلمانية والشخصيات المنتمية إلى الأقليات تصرح بعكس ذلك. ليؤكد أحد رؤساء مراكز الأبحاث الشهيرة على ضرورة التفريق بين التصريح بالمرجعية وبين إقرارها، حيث يتطلب الأخير التوافق بين مختلف المكونات الوطنية، ولعل ذلك يحتاج –بحسب أحد الباحثين– الانفتاح على الأطياف الأخرى من "الإسلاميين" وغيرهم.

وأعاد بعض الحضور التذكير بأهمية النص على مرجعية الشريعة في الدستور؛ لما لهذا الأمر –في الأحوال العادية– من انعكاس على حياة الناس نتيجة تغول الدولة وتعدد تشريعاتها التي تحكم مختلف نواحي المجتمع. وعندما أشار آخرون إلى حالة التناقض التي تعيشها بعض الدول التي نصت على مرجعية الشريعة دستورياً وخالفته تشريعياً، بما يدلل على عدم

[٣] أشار أحد الحضور إلى ضرورة التمييز بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع الأهلية، مؤكداً أن الأخيرة كانت موجودة منذ زمن الخلافة الأموية، وكان قادتها جزءاً من أهل الحل والعقد وتمويلها وطني، بعكس الأخيرة (منظمات المجتمع المدني) التي يفترض حيادها تجاه السياسة ويمكن أن يكون تمويلها أجنبياً.

أهمية النص على هذا المرجعية، عاد الفريق الأول للقول بأن لكل تجربة سياقها الزمني وظروفها الموضوعية والذاتية، بما يجعل القياس في هذه الحالة أمراً متعذراً.

لقد أشار العديد من المتحدثين إلى أهم **التحديات** التي يمكن أن تعترض تكريس مرجعية الشريعة، منها:

١- تحول الثقافة أو الهوية الإسلامية إلى عنصر استقطاب داخلياً وخارجياً، الأمر الذي يتطلب البحث عن أسباب ذلك ومعالجتها. ويتطلب ذلك بيان المقصود بمرجعية الشريعة في الدستور خصوصاً للشعب –على المستوى الداخلي– حتى يدرك الانعكاس العملي لهذه العبارة[٤]، وللدول الإقليمية والعالمية المؤثرة حتى لا ينظر إلى المرجعية وكأنها فكرة مناقضة لمسلمات الدولة الحديثة.

٢- خضوع إقرار مرجعية الشريعة لتوازنات إقليمية ودولية، إذ قد تتدخل بعض الدول لإثبات بعض النصوص أو نفيها.

٣- ضعف الوعي السياسي لدى الشعب بشكل عام ولدى الفصائل بشكل خاص، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إدراك أهمية مرجعية الشريعة وانعكاساتها القانونية والعملية والآليات المتاحة للتعامل معها. لذلك كان المقترح هو تنظيم ندوات ودورات في الداخل لنشر الوعي السياسي وإيصال الخطاب السياسي الشرعي لمختلف الشرائح.

ثالثاً– إشكاليات العقد الاجتماعي لدى السوريين: المواطنة وآثارها

شكّل موضوع المواطنة وما يتعلق به من آثار الجانب الموضوعي الثاني للندوة. إذ أُعيد –خلال الثورة– طرح طبيعة العقد الاجتماعي الناظم للعلاقة بين السوريين على الأخص داخل الدائرة "الإسلامية"، وأثيرت الإشكالات المتعلقة به خصوصاً تلك المتعلقة بالمساواة بين السوريين في ممارسة الحقوق والحريات السياسية وتولي المناصب العامة. الأمر الذي تطلب تسليط الضوء على هذا الجانب المهم لما له من دور في بناء الدولة السورية الجديدة، مع محاولة الخروج بحلول وتوصيات عملية لتوحيد الرؤى بين السوريين تجاه هذه القضية.

قدم الدكتور ياسر العيتي الورقة الأولى بعنوان: **"المواطنة والهوية بين العقد المشترك والمحفّز الحضاري"**، مثيراً عدة تساؤلات منها: هل كان التعايش قائماً في منطقتنا قبل بروز مفهوم المواطنة بمعناه الحديث؟ وما هي إشكالية المواطنة والهوية عند الإسلاميين؟ وهل توجد هوية (سورية) تجمعنا كسوريين؟ وكيف نعزز المواطنة السورية.

قدم الدكتور ياسر إجابات عن الأسئلة السابقة. فبيّن أن التعايش التاريخي، والذي كان قائماً في المنطقة قبل نشوء مفهوم المواطنة، ودور الرابطة الإسلامية في تحقيقه، ساعد على التأسيس لمفهوم المواطنة بوصفه إضافة – اقتضاها التطور التاريخي– إلى ما هو قائم في بلادنا منذ قرون وليس بديلاً عنه. وأكد إمكانية حل إشكالية المواطنة والهوية عند الإسلاميين عبر

[٤] لعل تحقيق ذلك يتطلب عقد ورشة عمل لمتخصصين يعملون على تحقيق هذا الهدف، كما ذهب إلى ذلك أحد الحضور.

دراسات تخرج إلى سعة المقاصد الشرعية مع تأكيد البعد الإسلامي في تشكيل الهوية، وهو البعد الأبرز كشعور وحافز حضاري.

كما أشار إلى أن تعزيز الهوية السورية لا يتم إلا عبر الإنجاز المشترك الذي يمكن أن يحققه السوريون معاً، ونظراً لأن هذا الأمر يتطلب وقتاً لتحققه، أوصى بتركيز الخطاب السياسي والإعلامي للثورة على ما يجمع السوريين من قيم إنسانية لا يمكن أن يختلف عليها أحد كالحرية والعدالة والكرامة، مع ضرورة الاعتراف بحالة التنوع الثري داخل المجتمع السوري، والابتعاد –في الوقت ذاته– عن التوظيف السياسي له.

خرجت الورقة بحل لإشكالية الهوية عبر ثلاثة مستويات: المستوى الفكري الشعوري، عبر الاعتزاز بالإسلام ديناً ومنهج حياة. والمستوى الواقعي، بأن يعيش المسلمون في واقع ينسجم مع هويتهم بدءاً من الطريقة التي يعلو بها العمران في مدنهم، مروراً بمناهج التربية، ووسائل الإعلام، وغيرها من مناحي الحياة. والمستوى السياسي القانوني الذي يثبت مواد في الدستور تشير إلى دور الدولة في رعاية قيم المجتمع العربي الإسلامي/القيم الحضارية العربية الإسلامية وعلى رأسها العدل والحرية والكرامة وحماية الفضائل (نظام الأسرة).

جاءت الورقة الثانية التي قدمها الدكتور محمد نذير سالم تحت عنوان: **"نظرة على إشكاليات العقد السياسي الاجتماعي والهوية الجامعة بين السوريين"** لتركز أكثر على الحالة الواقعية والقانونية للمواطنة في خطاب قوى الثورة والمعارضة.

حيث ناقش الغموض الذي يشوب رؤية المعارضة وقوى الثورة حول تبني المواطنة نتيجة لوجود التناقض بين السياسية منها، والتي تبنت المواطنة مبكراً، وبين العسكرية التي بدا وكأنّها تبحث عن صياغات أخرى. ثم سلط الضوء على قضية تحديد دين الدولة ورئيسها، ومدى توافقه مع مبدأ المواطنة المتساوية، إضافة إلى طروحات المحاصصات والفيدراليات، والتي تُطرح غالباً نتيجة لعدم القناعة بالمواطنة كرابط حقيقي بين السوريين.

خلصت الورقة إلى أنّ صيغة المواطنة المتساوية كعقد اجتماعي سياسي، هي أفضل الصيغ الواقعية التي يمكن للمعارضة السّورية أن تتمسّك بها وتدعو إليها، وأنّ على فصائل الثورة التوافق مع المعارضة السياسية في رؤيتها حول تبني مبدأ المواطنة، كما أنّ على المعارضة السياسية ألّا تقدم تنازلات لا تملك صلاحية تقديمها فيما يتعلق بهوية الدّولة السوريّة الإسلاميّة، إضافة إلى حقّ الأكثرية في تحديد دين رئيس الدولة كما هو في الدّستور السوري لعام ١٩٥٠، مع رفض منطق المحاصصات ومختلف الطروحات التي تؤدّي إلى التفتيت والتّقسيم.

جاءت المداخلة المجدولة بعد الورقتين من قبل أحد الأكاديميين محاولة التقدم بحل عملي لإشكالية المواطنة داخل الدائرة "الإسلامية".

بعد أن حدد الإشكال في أن المواطنة تساوي بين المسلم وغير المسلم في أمور يعتقد المسلم أن الشرع لم يساو بينهما فيها، وبالتالي يخشى المسلم من الوقوع في مخالفة أمر الله إن أُقرت المواطنة، دعا إلى حصر الأحكام التي قيل فيها بالتفريق شرعاً بين المسلم وغير المسلم، ثم تعين الأحكام التي تتطلبها المواطنة وتتقاطع مع الفئة الأولى. عندها يمكن للمسلمين قبول

الأحكام المخالفة للشرع استثناء في موطنين: الأول، تغير السياق الذي جاء فيه الحكم الأصلي. والثاني، حالة الضرورة. غير أن حسم المسألة وفق هذه الآلية –والكلام ما يزال للأكاديمي– لا يكون عبر اجتهادات فردية مع تقديرها واحترامها، وإنما عبر مؤسسات، وأصح ما في الباب حالياً على الرغم من وجود بعض السلبيات، هو المجلس الإسلامي السوري.

جاءت المداخلة الأولى من قبل أحد دارسي الحركات الإسلامية كتعليق أولي على المداخلة المجدولة، حيث أكد أن الصور التي يشار إليها في الفقه الإسلامي على أنها لا تساوي بين المسلم وغير المسلم، غير متفق عليها إسلامياً، كقضية قتل المسلم بغير المسلم. لذلك دعا إلى حصر الأمر بصور التمييز التي تصل إلى مستوى القطعي في الدين. ثم ذهب أحد الباحثين لأبعد من ذلك، ليؤكد أن الأصل في المواطنة موافقتها للشرع إلا بعض الاستثناءات، العلة فيها ليس الدين وإنما أسباب منطقية واجتماعية وواقعية[٥]. ليأت الجواب أثناء المداخلات من مجموعة من المختصين بالشريعة بأن "مطلق المواطنة" أمر مصادم للشريعة الإسلامية، وأن أصل التفريق بين المسلم وغير المسلم من المعلوم بالدين بالضرورة.

لقد أشار الحضور في العديد من مداخلاتهم إلى أن أية صيغة من صيغ العقد الاجتماعي بين السوريين سواء أكان يعبر عنها بالمواطنة أو غيرها تحتاج إلى عدة **مقومات** حتى تحقق هدفها في التعايش بين مختلف فئات الشعب، من هذه المقومات[٦]:

١– اطراد خطاب الأكثرية السياسي وعدم تذبذبه. فاختلاف خطاب الأكثرية في حال القوة عنه في حال الضعف، يثير الريبة لدى الأقليات بأن الخطاب المقدم لها بخصوص حقوقها وضماناتها ومشاركتها في الحكم ليس قناعة متحققة، وإنما مراعاة للظروف والأحداث.

٢– ضمان الحقوق لجميع الفئات بحيث تشعر جميعها –أكثرية أو أقلية– باحترام هذه الحقوق.

٣– الإقرار بالمظلوميات الحقيقية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها؛ لأنها قد تكون إحدى الآليات لتعزيز الثقة بين مكونات الشعب.

٤– المواطنة أو غيرها من صيغ العقد الاجتماعي تحتاج إلى بناء بين مختلف مكونات الشعب وليست حالة افتراضية أو لاشعورية، ولا إشكال إن ضمت عدة هويات مختلفة "الهوية المركبة"[٧]، كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل هذا الطرح أجاب على من قال بأن المواطنة مرتبطة بالهوية الجامعة، بحيث لا يمكن بناء عقد اجتماعي بين عدة مكونات إلا في ظل وجود هوية رئيسة مهيمنة.

---

[٥] عبر أحد الباحثين الإسلاميين بطريقة أخرى عن هذا المفهوم بقوله: "يبالغ الإسلاميون كثيراً في قضية التمييز بين المسلم وغير المسلم، حيث أن فكرة المساواة التي تقتضيها المواطنة لا تختلف كثيراً عن فكرة المساواة التي جاءت بها الشريعة سوى في بعض التفاصيل، والتي تنص عليها العديد من الأنظمة والدول بما فيها تلك الغربية منها".

[٦] أشار أحد الدعاة في مداخلاته إلى أهمية تعزيز ضمانة مهمة لتعزيز التعايش بين مكونات الشعب، وهي "الضمانة البلدية أو البلدانية"، قاصداً بها: أن مجرد الانتماء إلى سوريا يعد ضمانة لبقية الأطراف، فالتاريخ الطويل من التعايش على أرض هذا البلد بين مكونات متعددة يشكل إرثاً تاريخياً كفيلاً بتجاوز أية خلافات واضطرابات استثنائية.

[٧] يقصد بها: تعدد الهويات داخل الدولة الواحدة من دون أن يكون هنالك تناقض فيما بينها.

ركزت العديد من المداخلات على **التحديات التي تواجه بناء "المواطنة" والعيش المشترك بين فئات الشعب السوري**، والتي نجملها بما يلي:

١- ضعف الثقة المتبادل بين الأكثرية والأقليات؛ حيث تنظر الأكثرية للأقليات على أنها مشروع "طابور خامس" أو "جماعات يسهل بيعها وشرائها"، في حين تنظر الأقليات إلى الأكثرية على أنها "فئات مستبدة" تريد فرض رؤيتها ومبادئها على الأقليات من دون خصوصياتها.

٢- تفكك المجتمع السوري إلى فئات وجماعات ما قبل نشوء الدولة، من حيث ظهور مفاهيم المناطقية والطائفية والعائلية والعشائرية... إلخ. يصعّب كل ذلك إيجاد عقد اجتماعي مشترك يراعي هذه الهويات الفرعية، ويوجد قواسم مشترك يمكن أن يقوم عليها العقد الاجتماعي بصورة اختيارية وحرة.

٣- التوظيف السياسي للتنوع من قبل الدول، والذي يعد أخطر الآثار التي تصيب العقد الاجتماعي.

٤- وجود نزعة لدى الأقليات بأنها أفضل من الأكثرية خصوصاً في ظل دعمها من قبل ادول خارجية، الأمر الذي زرع في نفوسهم الشعور بالاستعلاء وجعلهم يبالغون في المطالبة بحقوقهم وبالتعبير عنها، لدرجة أنها لم تعد تقنع بالمساواة بل تسعى للامتيازات التي تفضلها عن الأكثرية.

٥- صعوبة إيجاد فكرة بديلة للمواطنة وتسويقها في ظل الظروف الحالية الدولية والمحلية، بل قد يكون البديل – بحسب تعبير أحد المشاركين- أسوأ من المواطنة، وهو فكرة المحاصصة والدولة الطائفية، كما في لبنان والعراق.

وقد وردت بعض المقترحات أثناء المداخلات تمثل **حلولاً "للدائرة الإسلامية" في تعاملها مع المواطنة**، وهي:

١- إمكانية تبني المواطنة عبر إيضاح تغير السياق الذي وردت فيه الأحكام الإسلامية الخاصة بتمييز المسلم عن غير المسلم. حيث أن هذه الأخيرة وردت في سياق الحرب والدول الإمبراطورية. ولكن بعد تغير السياق وبروز الدول الوطنية ومفهوم التعايش والتساكن والوطن، أصبحت فكرة المواطنة هي السائدة. ولعل هذا ما أكدته –بحسب هذا الرأي- الدولة العثمانية بإصدارها المرسوم الهمايوني العثماني للإصلاحات عام١٨٥٦م[٨].

٢- الاجتهاد لحل الإشكاليات الفقهية المتعلقة بـ "حد الردة، الجزية، ولاية غير المسلم، ولاية المرأة". حيث أن هنالك اجتهادات فقهية جديرة بالاحترام من عدد كبير من العلماء بهذا الخصوص، ولكن تحتاج إلى وضعها تحت المجهر ونشرها وتبنيها. وبحسب –هذا الرأي- ما لم يعالج الأساس الفقهي لهذه القضايا وتصدر فيها أحكام واضحة، فإن مسببات الغلو ستبقى.

---

[٨] نشر السلطان العثماني عبد المجيد فرماناً عرف باسم "المرسوم الهمايوني للإصلاحات"، حيث اعترف الفرمان بـ"المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية من مسلمين ومسيحيين، وجرّم استخدام تعبيرات تُحقّر المسيحيين، ونصّ على تجنيد المسيحيين في الجيش العثماني، وإلغاء الجزية، على أن يدفع المسيحيون غير الراغبين في الخدمة العسكرية بدلاً نقدياً، وأن يُمثّل المسيحيون في الولايات والأقضية تبعاً لأعدادهم في تلك المناطق".

يشار في هذا المجال، إلى أن العديد من المؤرخين يعتبرون أن اعتراف الدولة العثمانية بحقوق محددة للأقليات الدينية، كان هدفه الحقيقي محاولتها كسب الرأي العام الأوروبي إلى جانبها أثناء المفاوضات لتوقيع معاهدة باريس، من دون أن يكون الأمر متعلقاً بأبعاد علمية أو بتغير ظروف الدولة من "امبراطورية" إلى "وطنية".

ينظر: حرب القرم، ويكيبيديا.

٣- وضع المواطنة في إطار يتناسب مع ثقافتنا وهويتنا ومبادئنا الإسلامية. وقد فصّل أحد الأكاديميين في ذلك، داعياً إلى إقرار المواطنة مع التحفظ على بعض آثارها التي يعتقد بأنها مخالفة للشريعة، كما هو الأمر بالنسبة لتحديد دين رئيس الدولة وحصره بالمسلمين. مبيناً أن هذا الحل متبع في العديد من الدول، التي تخرج عن مقتضى المواطنة في حالات استثنائية مراعاة لثقافتها ومبادئها من دون أن يؤثر ذلك في المبدأ ذاته.

٤- الدعوة على إعادة النظر في المفاهيم الغربية بما فيها المواطنة، ونحت مفاهيم ومصطلحات تتوافق مع هويتنا ومبادئنا. فهذه المفاهيم –بحسب الباحث الإسلامي الذي وجه الدعوة- غير متفق عليها في الحضارة الغربية وليست مقدسة، وحتى عندما تبناها الغرب، كانت لدول محددة وضمن ضوابط معينة.

لعل هذا الطرح كان متوافقاً مع ما طرحه أحد السياسيين السوريين، من أننا دخلنا حالياً في عصر الدولة ما بعد الوطنية، التي تتطلب إعادة صياغة أفكارنا ومنطلقاتنا، متوقعاً توافق هذه الدولة (أي ما بعد الوطنية) مع القيم الإسلامية أكثر من الدولة الوطنية الحالية.

رابعاً- مكانة الحقوق والحريات الأساسية في المشروع السياسي: إشكالية الإقرار والتطبيق

تناول المحور الرابع من الندوة قضية الحقوق والحريات الأساسية بالنسبة لمشروع الثورة السورية، حيث تعد من القضايا المنطقية وغير المثيرة للجدل، بعكس بعض مفردات المشروع الأخرى "كمرجعية التشريع، شكل الدولة، شكل نظام الحكم، العلاقات الدولية...إلخ". بهذا الاعتبار ناقش المحور إمكانية إصدار "وثيقة الحقوق والحريات" كأساس للانطلاق ببناء المشروع السياسي للثورة، وذلك من خلال توظيف التأييد الشعبي الذي كانت شعارات ثورته الأولى تنادي بإعلائها وضمانها.

تقدم د. مجاهد مخلالاتي بورقة مركز الحوار السوري "**تكريس الحقوق والحريات الأساسية سياسياً وقانونياً في المشروع السياسي للثورة**"، حيث عرفت الورقة الحقوق والحريات الأساسية بأنها مجموعة الحقوق والحريات المتعلقة بالإنسان كونه إنساناً بغض النظر عن ديانته وعرقه وجنسه، والتي اتفقت مختلف الشرائع السماوية منها والوضعية على أصل إقرارها، وإن اختلفت فيما بينها في تحديد ضوابط ممارستها، كحقوق التملك والتنقل والتقاضي والدفاع ...إلخ.

أكدت الورقة أن إيراد الحقوق والحريات الأساسية في وثيقة قانونية وسياسية وتطبيقها قدر المستطاع والتوعية بها ستكون له عدة إيجابيات منها: إعادة الاعتبار للشعب صاحب السلطة وإمكانية البناء عليها في بناء مشروع سياسي للثورة إضافة الى تحسين صورة الثورة أمام الرأي العام الداخلي والخارجي. بالمقابل، ثمة سلبيات لتبني مثل هذه الوثيقة، كقولبة الثورة في قالب قانوني قبل الوصول إلى مرحلة الدولة، وعدم القدرة على الإيفاء بمتطلبات هذه الحقوق والحريات بما يؤدي إلى ردة فعل سلبية لدى الشعب والرأي العام العالمي.

أبرزت الورقة العوائق التي قد تصطدم بها "وثيقة الحقوق والحريات" سواء على مستوى التبني؛ كحالة الاختلاف بين السياسيين والعسكريين، وعدم قدرة بعض الفصائل العسكرية على تبني مثل هذه الوثيقة نتيجة "الأدلجة العالية"، أو على

مستوى التطبيق؛ كحالة الفوضى في المناطق المحررة وتعدد أجهزة "الحكم" القائمة فيها بما ينعكس سلباً على التطبيق، ووجود فصائل عسكرية ذات حضور قوي ترفض مثل هذه الوثائق وتطبيقها.

خرجت الورقة بتوصيات عامة قد تساهم في تكريس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى الثورة السورية، توعية وتبنياً وتطبيقاً، من أهمها:

١- التوعية بأهمية الحقوق والحريات في المناطق المحررة خصوصاً داخل الفصائل العسكرية.

٢- تأخير إعلان وثيقة الحقوق والحريات إلى ما بعد البدء بالتطبيق والتوعية.

٣- البدء بتطبيق –غير الرسمي والمعلن- وثيقة الحقوق والحريات في المناطق التي تحظى بحضور عسكري موافق على مضمون الوثيقة (الجنوب السوري، ريف حلب الشمالي، المناطق المحررة حديثاً في جرابلس)[٩].

في بداية المداخلات، أثار أحد المشاركين تساؤلاً عما تحتاجه الساحة السورية، هل هي بحاجة لإصدار وثيقة تتعلق بالحقوق والحريات أم بوثيقة أشمل تتحدث عن العقد الاجتماعي كاملاً؟ ملمحاً إلى حاجة الساحة إلى المستوى الثاني (العقد الاجتماعي) وليس إلى إجابات ترد على مستوى ضيق يتعلق بالحقوق والحريات، وقد أيده في ذلك أحد السياسيين، مبيناً ضرورة التمييز بين حالتين: إذا كان المستهدف من الوثيقة هو الخارج، فلن يقدم ذلك جديداً لوجود العديد من الوثائق المشابهة قدمتها قوى الثورة والمعارضة منذ عام٢٠١٢، أما إن كان المستهدف منها هو الداخل، فلا شك أننا بحاجة لمثل هذه الوثائق في ظل ضعف ثقافة الحقوق والحريات التي يعاني منها الشعب عموماً، والفصائل وعناصرها خصوصاً.

وفي السياق ذاته، أشار أحد الأكاديميين، إلى تحد إضافي يعترض مثل هذه الوثيقة، وهو أن القوى الداخلية والخارجية لا تقرأ فقط ما كتب، بل ستقرأ ما لم يكتب. فإغفال حريات من قبيل حرية المعتقد وحرية المرأة سيعيدنا إلى المربع الأول؛ لماذا لم تُدرج هذه الحريات؟ ألا تعد حريات وحقوقاً أساسية؟

أشار أحد أعضاء الهيئة السياسية للائتلاف على ضرورة مثل هذه الوثائق خصوصاً بالنسبة للقوى السياسية المحسوبة على "الدائرة الإسلامية خصوصاً السلفية منها"؛ لأنها موضوعة تحت المجهر من قبل العالم، وكثيراً ما ارتبط اسمها بالإرهاب، وبالتالي فإن هذه المدرسة بحاجة لإبراز وثيقتها للحقوق والحريات ليس عبر تبنيها فحسب، بل عبر تطبيقها وتكريسها في أرض الواقع ما أمكن.

ولدى التعرض للتحديات التي يمكن أن تعترض إقرار مثل هذه الوثيقة وتبنيها، أشار عضو الهيئة السياسية إلى ضرورة دراستها بشكل أكثر عمقاً، فمثلاً في قضية "الأدلجة العالية"، يظهر للمتابعين انتشارها داخل صفوف الفصائل، ولكن

[٩] تأكيداً على أهمية هذه التوصية، أشار أحد أعضاء الهيئة السياسية للائتلاف الوطني إلى أهمية إنشاء نموذج تطبيقي على الأرض من خلال عدة قرى، تكون نموذجاً في تطبيق الحقوق ينظر إليه الناس ويعايشونه، بحيث تتحول الوثيقة إلى نظم إدارية وقانونية وحكم رشيد.

لو دققنا النظر، لوجدنا أن الأمر لا يتعدى حالات فردية أو ضيقة جداً داخل كل فصيل، ولكن انتشار المزاودات فيما بينها يؤدي إلى رفع مستوى الأدلجة إلى مستوى عال.

جاءت المداخلات بعدها لتؤكد في غالبيتها على المعاني والأفكار التي طرحتها الورقة، حيث أكد غالبية المشاركين على **ضرورة الاهتمام بالجانب التطبيقي والعملي لمثل هذه الوثيقة**، وعدم الاكتفاء بالتوقيع والبيانات والإعلان كما هي عادة الوثائق السابقة التي أصدرتها قوى الثورة. ولذلك جاءت بعض المقترحات في هذا الصدد، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- أكد أكثر من مشارك على حاجتنا إلى نشر ثقافة الحقوق والحريات بين الناس عبر الحوار المجتمعي، وبحيث تتحول إلى "وثيقة مجتمعية"، أكثر من حاجتنا إلى تكرار الجهود السابقة التي تركز على تبني وثائق "قانونية وسياسية" تتم عادة بين النخب والقوى السياسية عبر التعاقدات والتوافقات.
- تأسيس وإنشاء مراكز حقوقية وقانونية تعكف على نشر مبادئ الحقوق والحريات داخل المجتمع.
- إقامة دورات تأهيلية وتدريبية للمقاتلين داخل الفصائل العسكرية على ضرورة الالتزام بوثائق الحقوق والحريات، وذلك عبر مدربين سياسيين وشرعيين، قادرين على إيصال هذه الثقافة إلى العناصر بلغة سياسية–شرعية، تقنع المقاتل بأن قضية الحقوق والحريات ليست شأناً مخالفاً للدين، بل من صميم الدين. إضافة إلى إيجاد آليات فعالة لتحقيق التناغم في قضايا الحقوق والحريات بين السياسيين في الخارج والعسكريين والشرعيين على الداخل.

التوصيات:

بعد عدة ساعات من النقاش والحوار في المحاور الأربعة المتقدمة أعلاه، توافق الحضور على التوصيات الختامية التالية:

١– الدفع باتجاه اعتماد دستور ١٩٥٠ مؤقتاً كونه الوثيقة القانونية الأقرب إلى طموحات الشعب السوري على مختلف تطلعاته وتوجهاته.

٢– ضرورة تبني قوى الثورة السياسية والعسكرية لوثيقة قانونية وسياسية تتضمن الحقوق والحريات الأساسية مع البدء بتطبيقها والتوعية بها من خلال مؤسسات حقوقية وقانونية.

٣– الاعتناء بتدريب كوادر سياسية وقانونية يمكن لها أن تخوض المعركة السياسية والدستورية القادمة بكفاءة، وذلك من خلال المؤسسات المتخصصة كمراكز التدريب والجامعات.

٤– العمل على نشر الوثائق السياسية والتوعية بها على مستوى الشعب عموماً والفصائل خصوصاً، ولا يكتفى بإعدادها وجمع التوقيعات عليها.

٥– عدم التفريط بالمكتسبات السابقة التي تشير إلى مرجعية الشريعة "كما في الدساتير السابقة وبعض الوثائق السياسية التي توافقت عليه القوى الثورية" مع العمل بالتوازي على بناء القبول الشعبي بمرجعية الشريعة والتوعية

بالمراد منها، والتواصل مع القوى السياسية المختلفة لتوضيح الانعكاسات الإيجابية لهذه المرجعية على الواقع السوري.

٦- تفعيل الحوار مع الأطياف المختلفة في الحراك السوري، مع الاستمرار في الحوار داخل الدائرة الإسلامية للوصول إلى مخرجات توافقية يمكن للثورة الاستفادة والبناء عليها.

٧- المناقشات العلمية حول مفهوم المواطنة لن تحسم الخلاف حوله في المنظور القريب، ومن أجل التقدم في هذه القضية الملحة نقترح أن يلخص مركز الحوار الأوراق السياسية والشرعية التي قدمت في هذه الندوة التخصصية والتي قبلها، ويتقدم بها إلى المجلس الإسلامي السوري -كجهة تحظى بالقبول المتزايد لدى السوريين- ليقوم -ومن خلال تواصله مع القوى السياسية المختلفة - بتقديم طرح عملي عن المواطنة يمكن أن يساهم في حسم الخلاف، والبناء عليه في الوثائق السياسية.

٨- دراسة التطورات على الساحة السورية وأثرها في تغيير منظور توصيف الحالة السياسية السورية من ثورة ضد النظام إلى ثورة ومشروع تحرير وطني، وانعكاسات هذا التغيير على مشروع الخطاب السياسي برمته.

٩- تكليف مركز الحوار السوري بالتواصل مع القوى والمؤسسات الثورية العاملة في المجال السياسي، بقصد تشكيل لجنة تعمل على إعداد المبادئ والمعالم الرئيسة للمشروع السياسي.